واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية / الحلقة الخامسة

" سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال وضع المراة العربية في ظـل الـنظم الانتخابيـة ودعـوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات الشعبية لتغيير النصوص القانونية المتعلقة بذلك الوضع وكل مـايتعلق بالتمكين السياسي للمرأة "

المدخل: صارت قضية المرأة ومايتعلق بحقوقها السياسية ومشاركتها مع النصف الاخر من المجتمـع فـي صنع القرار ذريعة يتحجج بها من يريد لنفسه مكاسب سياسية اي كان نوعها ، وما حصل في الجزائر عبر التعديل الدستوري الذي منح الرئيس " عبد العزيز بو تفليقة " الحق في الترشح لولاية رئاسية ثالثة خير دليل على ذلك ، اذ ان التعديل شمل توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة، حيث جاء في نصه الذي اقره مجلس النواب يوم الثالث عشر من تشرين الثاني " شمل التعديل محور دعم الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظـوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وهذه المهمة التي تقع على عاتق الدولة الهدف منها ازالة العقبات التي قد تعوق ازدهار المرأة و تحول دون مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافيـة مثلمـا ينص عليه الدستور" .

وكذا الحال في مصر اذ ان ابرز تعديلات القوانين التى تقدمت بها الحكومة لمجلس الشعب، هـي تعـديلات قانون الانتخاب والتي تضمنت النص على تخصيص مقعدين برلمانيين للمرأة عن كل محافظة بما يساوى 56 مقعداً على مستوى الجمهورية.

وفي دولة كاليمن مازالت تقف في وجه المرأة الكثير من العقبات بدءاً مـن الواقـع الاجتمـاعي والتقاليـد الموروثة ومشاكل كثيرة من اخطرها الزواج المبكر وما شهد تشرين الثاني حول مشكلة الطفلة " نجود محمد ناصر " ذات التسعة اعوام والتي اجبرها والدها على الزواج ... فكيف ياترى حيال قضية محورية كالمشاركة السياسية للمرأة، الا ان اليمن تخطو خطوات ايجابية تسعى فيها لتحسين شأن تلك المشاركة حيث انه خـلال تشرين الثاني دشنت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء فعاليات برنامج التمكين الـسياسي للمـرأة بمـشاركة واسعة لممثلي الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بالشأن الانتخابي.

وهنا لا بد من الاشارة إلى الخطوة الايجابية التي خطتها مملكة البحرين بتعيينها ولاول مرة أمراة بمنـصب وزير وهي الشيخة " مي بنت محمد آل خليفة". وهذه الخطوة من شأنها تعزيز دور المرأة البحرينيـة علـى صعيد دورها في صنع القرار ويوسع من دائرة مشاركتها السياسية .

أما في العراق فالمرأة أسيرة واقعيين احدهما يعطيها أمل في امكانية المشاركة بمؤسسات صنع القـرار فـي حين أن الواقع الاخر يهددها بالقتل ما ان تخطو باتجاه الترشح للانتخابات المحلية المقبلة.

معظم هذه الوقائع تشير إلى ان المرأة أمست ورقة بيد كل من يحاول كسب نقطة لصالحه سواءاً بالرضا او بالاكراه.

وسنحاول عبر الحلقة الخامسة من " واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية " ان نستدل على بعض الحقائق من خلال وقائع شهر تشرين الثاني وما حملته للمرأة سلباً أوايجاباً.

* مصر : تعديلات لصالح المرأة قوبلت بالرفض

ابرز تعديلات القوانين التى تقدمت بها الحكومة لمجلس الشعب مؤخراً ، هي تعديلات قانون الانتخاب والتي تضمنت النص على تخصيص مقعدين برلمانيين للمرأة عن كل محافظة بما يساوى 56 مقعداً على مستوى الجمهورية.

التعديل هو نتاج تكليف الرئيس مبارك للحكومة بإعداده خلال كلمته أمام المؤتمر السنوى الخامس للحزب الوطنى، ورغم الهدف المعلن من التعديل وهو دعم مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، إلا انه كانت هنالك آراء تباينت فى تقييم هذا الهدف من هذا التعديل حيث بين مرحب ورافض،وكانت مواقف الاحزاب كالتالي :

* قيادات أحزاب المعارضة تباينت فى تقييم هذا الهدف، وفيما رحب به البعض، رأى فيه آخرون أنه يمثل تمييزاً للمرأة لن يؤتى أثره فى ظل سيطرة الحزب الحاكم على مجريات العملية الانتخابية، واعترف عدد من قيادات هذه الأحزاب بصعوبة توفير العدد الكافى من الكوادر النسائية المؤهلة للترشيح فى كل المحافظات.

* حزب الوفد رأى بأن تمثيل المرأة فى مجلس الشعب واجب ولكن الأحزاب المصرية فى ظل المناخ الانتخابى الحالى لن تستطيع تغطية المقاعد النسائية، كما أن نظام المقاعد المحجوزة أثبت فشله فى تحقيق تمثيل برلمانى حقيقى للمرأة، ولم تفلح الجهود المبذولة حتى الآن فى دعم مشاركتها بشكل طبيعى ولذلك فإن نظام تخصيص حصص انتخابية للأحزاب سيكون أكثر جدوى.

* قال د.محمد حبيب، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، أن تخصيص مقاعد للمرأة يكرس فكرة العنصرية داخل الوطن الواحد، واعتبره تحجيماً لدور المرأة وليس إعطاءها مزيداً من الفرص ، وإن التجربة والتاريخ أكدا أن الحزب الحاكم غير جاد وغير معنى بتمثيل المرأة ويمكن التأكد من ذلك بالنظر إلى قوائم الحزب خلال الانتخابات فى كل الأعوام الماضية والتى تكاد تخلو من المرأة، وما يفعله الآن مجرد مزايدة على الوطن وعلى المعارضة،والدليل على هذه المزايدة أن الحزب حارب الإخوان المسلمين عند قيامهم بترشيح السيدات فى الانتخابات وهى الحرب التى وصلت إلى تكسير العظام مثلما حدث مع جيهان الحلفاوى فى الإسكندرية عام 2000 ومع مكارم الديرى عام 2005.

* ذكر " أحمد حسن" أمين عام الحزب الناصرى، أن اقتراح الوطنى جاء متأخراً ومناقضاً لمواقفه السابقة وأشار إلى الجلسة التى عقدت فى بدايات عام 2005، ودعى إليها رؤساء وأمناء الأحزاب وتم خلالها مناقشة تخصيص مقاعد للمرأة ورفض ممثل الحزب الوطنى الاقتراح، وبان الأحزاب المصرية تضم كوادر نسائية قادرة على خوض الانتخابات، ولكن ليس بالضرورة تغطية كل المقاعد فى كل المحافظات لأن هذا يفوق إمكانيات أى حزب».

* اشار "وحيد الاقصرى" رئيس حزب مصر العربى الاشتراكى، إلى المعنى ذاته حيث قال «لا يوجد حزب فى مصر يمكنه توفير المرشحين سواء من الرجال أو النساء فى كل المحافظات وبالتالى يصعب على الأحزاب تغطية 56 مقعداً للمرأة فى كل المحافظات، وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح يفتح الباب أمام التمييز النوعى إلا أننا مع مشاركة المرأة بإيجابية فيِ العمل السياسى.

* ذكر " سيد عبدالعال" أمين عام حزب التجمع: العملية الانتخابية فى ظل التدخل الأمنى والبلطجة والجداول الانتخابية المغلوطة والقيود على الدعاية ستحول مرشحات الأحزاب إلى مجرد كومبارس وينقلب الاقتراح من ميزة إيجابية للمرأة إلى إهدار لحقها البرلمانى وممارستها السياسية، وتساءل عن قدرة المرأة على التنافس السياسى القائم على مبدأ تكافؤ الفرص فى ظل الدوائر الواسعة حيث يعنى تخصيص مقعدين فى كل محافظة أن تقوم المرشحة بتغطية نصف محافظة بمفردها الأمر الذى يتطلب قوة بدنية لا تتوافر عند المرأة وإمكانيات مالية غير متاحة للأحزاب.

* أشارت "مارجريت عازر" أمين عام حزب الجبهة الديمقراطى إلى أن الحزب يعد كوادر نسائية منذ بداية تأسيسه واعتبرت الاقتراح مجرد بداية لمواجهة ضعف التمثيل السياسى للمرأة التى يجب فى الأساس أن تثبت وجودها بالعمل وليس بتخصيص الدولة لها مقاعد محددة فى البرلمان،وعلى الرغم من صعوبة مثل هذا التحدى أمام الأحزاب فى ظل الظروف الانتخابية السيئة التى يعرفها الجميع إلا أن الفشل فى هذا الاختبار لن يتحمله سوى الأحزاب،وقالت "العيب سيكون فينا إذا لم نتقدم بكوادر قوية تفرض وجودها على الشارع".

*رأى الدكتور " أسامة الغزالى حرب" رئيس الحزب أن الاقتراح بداية طبيعية لتغيير المنظور الثقافى للمرأة وتشجيعها على إثبات وجودها فى الحياة السياسية.

لكن ألم يعي احد ان المرأة فى مصر تشكل نصف المجتمع (48.88% وفقًا لتعداد 2006)، وتمثل 30% من إجمالى العلماء فى العلوم الطبية (58.5%)، والعلوم الطبيعية (7.4%)، والعلوم الزراعية (2.8%) وتمثل حوالى 15.3% من إجمالى قوة العمل (من هم فى سن العمل 15–64 سنه).

وبعد كل هذه المشاركة بقطاعات الحياة المختلفة الا يحق للمرأة ان يكون لها النصيب الطبيعي في المشاركة بالقرار السياسي؟.. ويا ترى الى أى مدى يتناسب دور المرأة في مراكز صنع القرار مع وزنها فى المنظومة السكانية؟.

* اليمن: برنامج التمكين السياسي

دشنت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء فعاليات برنامج التمكين السياسي للمرأة تحت شعار " لتتظافر الجهود من اجل مزيد من مشاركة النساء في الانتخابات "، وذلك بمشاركة واسعة لممثلي الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بالشأن الانتخابي في اليمن.

وقد اكد رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء " خالد عبدالوهاب الشريف" قد صدرت العديد من التشريعات والقوانين التي ضمنت للمرأة اليمنية حق المواطنة المتساوية مع شقيقها الرجل، وكفلت لها ممارسة حقوقها السياسية كاملة دون قيد او استثناء" اذ تم انشاء العديد من اللجان والمنظمات والاتحادات النسوية التي تستهدف النهوض بواقع المرأة وتنمية المجتمع على طريق التمكين في المشاركة في مختلف مجالاتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

وشدد رئيس اللجنة العليا للانتخابات على ان حداثة التجربة والموروث الاجتماعي يتطلب من الجميع عدم الوقوف عند مجرد التشريع للنص القانوني ، وانما يتطلب تجاوزه الى تذليل الصعاب والمعوقات التي تحول بين القانون كنص وتطبيقه على الارض كواقع معاش.

وقال:" أن اكبر العوائق والتحديات تتمثل في تفشي الامية وخاصة الامية السياسية في القطاع النسائي كمكون أساس للمجتمع بالاضافة الى هيمنة الموروث الاجتماعي والثقافي في طابعه السلمي الذي يحول بين المرأة وبين ممارسة حقوقها السياسية".

ولفت الى ان تدشين اللجنة العليا للانتخابات لبرنامج التمكين السياسي للمرأة يأتي انطلاقا من استشعار اللجنة من خلال الادارة العامة للمرأة لواجبها التوعوي والتنويري كرديف لواجبها في تطبيق النص، وذلك في اطار اهتمام وتوجهات القيادة السياسية للنهوض بواقع المرأة وتفعيل دورها في تمنية المجتمع ومشاركتها في الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية ..

داعيا كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وقيادة الرأى والاعلام الى تحمل مسؤليتهم في هذا المجال.. مثمنا كافة اشكال الدعم المقدم للجنة العليا للانتخابات وبرنامج التمكين السياسي للمرأة من خلال البرنامج الانمائي للامم المتحدة.

البرنامج يهدف الى توسيع مشاركة النساء بفعالية في الدورات الانتخابية المختلفة كناخبة ومرشحة وبما يتناسب مع ثقلها في سجلات الناخبين وهو يركز خلال مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين على إشراك وزارة التربية والتعليم وجهاز محو الامية في انشطة البرنامج الذي يستهدف رفع الوعي الانتخابي لدى النساء في 6 محافظات هي صنعاء وأمانة العاصمة وحجة وذمار وعدن ولحج .. كما ان البرنامج سيشتمل على محاضرات توعوية واقامة ورش عمل ودورات تدريبية واستمرار فتح الحوار مع الاحزاب والتنظيمات السياسية لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات.

من جانب اخر طالبت دراسة أكاديمية بتعديل قوانين التمييز بين النساء والرجال لتحقيق مبدأ المساواة بينهما في الدستور والتشريعات الوطنية الأخرى.

وأوصت الدراسة التي أعدها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق النساء ونفذتها الباحثة إيمان العزعزي وقالت الدراسة ' ان تحسين الوضعية القانونية لضمان حقوق المرأة ليس ممكنا إلا بتعديل جميع القوانين التي تتضمن نصوصا تمييزية بين الرجال والنساء مع سن التشريعات التي تحمي المرأة من التعدي على حقوقها وتمكنها فعلا من التمتع بتلك الحقوق على قدم المساواة مع الرجل'.

وأشارت إلى ان الأعراف والممارسات تشكل تمييزا ضد النساء في مختلف نواحي الحياة. وأوصت بمواءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة مع المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة والتي صادق عليها اليمن ومنح الفرص المتكافئة والمتساوية للمرشحين الرجال والنساء.

وشددت الدراسة على العمل من اجل إيجاد الحلول القانونية والتي تضمن تمثيل المرأة في اللجان الانتخابية بمختلف مستوياتها وتعديل القوانين المتعلقة بقضايا المرأة

* العراق : منح من جهة وقطع من اخرى

أكدت سياسيات عراقيات ونواب أن اقبال المرأة على الترشح لانتخابات مجالس المحافظات أقل بكثير من النسبة المخصصة للنساء ضمن نظام الكوتا الانتخابية المعمول به في القانون الحالي الذي أقر أخيراً.

وأوضحت وزيرة المرأة السابقة " ازهار الشيخلي" أن النساء في المناطق المتوترة أمنياً يعزفن عن الاشتراك في الانتخابات بسبب خشيتهن من التعرض للتصفية أو الاستهداف من الجماعات المسلحة وان مناطق الموصل والأنبار وديالى شهدت انخفاضاً في اقبال النساء على الترشح في الانتخابات، الأمر الذي وضع الأحزاب المطالبة بنسب معينة من النساء ضمن مرشحيها في موقف حرج وهذا يؤدي الى وصول نساء غير كفوءات الى مجالس المحافظات، وتدفع الأحزاب الى الاختيار العشوائي لضمان تمثيل المرأة في قوائمها.

ومنح قانون انتخابات المحافظات المرأة " كوتا" بنسبة 25 في المئة، ما دفع الاحزاب إلى البحث عن عناصر نسوية لملء المقاعد الشاغرة.

وفي ذات السياق كشف مصدر عن سخرية احد ما يمثل كيانا" سياسيا، فبعد ان اطلع على قائمة باسماء مرشحيه لأنتخابات مجالس المحافظات ، لفت نظره اسماء المرشحات من النسوة حيث شبههن بـــ " كمالة عدد ".

* الجزائر: تعديل دستوري ...هل كانت المرأة حجة؟

صادق البرلمان على التعديل الدستوري بأغلبية 500 صوت بنعم من ضمن 529 نائبا حاضرا مقابل 21 صوتا بلا وامتناع 8 نواب عن التصويت.

وبذلك حاز التعديل الدستوري على اكثر من ثلاثة أرباع أصوات أعضاء غرفتي البرلمان (339 صوتا) التي توجبها المادة 176 من الدستور.

مس التعديل محور دعم الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وهذه المهمة التي تقع على عاتق الدولة الهدف منها ازالة العقبات التي قد تعوق ازدهار المرأة و تحول دون مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية مثلما ينص عليه الدستور.

*البحرين : تعيين أول وزيرة

اصدر ملك البحرين مرسوما يقضي بتعيين الشيخة "مي بنت محمد آل خليفة " وزيرة للثقافة والاعلام .

وكانت الشيخة مي تشغل منصب وكيلة وزارة الإعلام المساعدة لشؤون الثقافة والتراث الوطني لكنها أقيلت من منصبها قبل اشهر.

وواجهت الشيخة "مي" التي تدير مجموعة من المراكز الثقافية المستقلة انتقادات من النواب الإسلاميين في مجلس النواب خصوصا بعد تشكيل لجنة تحقيق في فعاليات مهرجان ربيع الثقافة الذي ينظمه مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية وتشرف عليه الشيخة مي.

* المغرب: دعوة لتعديلات على مدونة الانتخابات

جددت برلمانيات مطالبتهن بإدخال تعديلات على مشروع مدونة الانتخابات من أجل تمثيل منصف للنساء في البلديات والجماعات المحلية، وذلك خلال اجتماع بمجلس النواب خصص لمناقشة مشروع مدونة الانتخابات.

واعتبرت البرلمانيات أن تجربة اللائحة الوطنية أثبتت القدرة على التغلب على الصعوبات القانونية والدستورية التي تحول دون إدراج مقتضيات تشريعية صريحة لفائدة المرأة في مدونة الانتخابات.

وتقدمن بمقترح يقضي بإلزام كل اللوائح التي يتم الترشيح فيها أن يكون هناك ترتيب يسمح بوجود نساء وفي مراتب متقدمة وبنسبة لا تقل عن 33 في المائة.

كما يتضمن مشروع المدونة أحكاما خاصة تتعلق بدعم قدرات النساء التمثيلية، وينص، في هذا الإطار، على تقديم دعم يخصص لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية والتشريعية يطلق عليه

اسم صندوق الدعم لتشجيع تمثيل النساء مع الإحالة فيما يتعلق بتحديد شروط وكيفية تقديم الدعم المذكور على نص تنظيمي.

واعتبرت البرلمانيات أن هذا النص لا يفي بالمقصود ولا يواكب التطور الذي حققته المرأة المغربية على مستوى تقلدها لمناصب المسؤولية، داعين الحكومة والأحزاب السياسية إلى البحث عن السبل الكفيلة بتعزيز الحضور النسوي في المجالس المنتخبة.

ومن جانب اخر اعتبرت بعض أن التحضير للانتخابات الجماعية2009، فرصة مناسبة للرفع من التمثيلية السياسية للنساء في المجالس المنتخبة وفي مراكز اتخاذ القرار.

* دور المنظمات النسوية في تغيير واقع المرأة

يشير مختصون الى ان المنظمات النسوية تراوح في مكانها ولم تبشر بافكارها وانشطتها الا ضمن وسط ضيق ينحصر في خيارين لا ثالث لهما فهي اما منظمات مدنية لها اهداف سياسية ودينية، ذات طابع خيري ينحصر في المناطق الشعبية او منظمات تعد نفسها ليبرالية لا تنشط الا في وسط مرفه وبعيد عن الواقع الفعلي للمرأة المثقفة والعاملة وان الواقع الفعلي للمرأة المثقفة والعاملة وان بعض المنظمات ينحصر دورها في اقامة الولائم والمآدب.

حبذا لو قامت تلك المنظمات بالدعوة العلنية في وسائل الاعلام لموعد وتاريخ الندوات التي تعقدها، من اجل حضور اكبر عدد ممكن من المهتمين بالواقع الفكري والاجتماعي والسياسي للمرأة ولا ضير ان تستضيف باحثين وباحثات متخصصات لالقاء سلسلة من المحاضرات المفيدة وبما يساعد على احداث نوع من الحراك السياسي والفكري للمرأة فضلا عن اقامة بعض الدورات لتعليم اللغة الانكليزية وغيرها من اللغات، وكذلك الحاسوب وغيرها من الانشطة المعرفية.

اهمية انخراط المرأة في المنظمات النسوية لكي تدافع عن حقوقها السياسية وتشكل رصيدا قويا للرجل في نضاله من اجل تقدم البلد وازدهاره، الا ان نشاط هذه المنظمات يبدو محدودا وخافتا وان اغلب المؤتمرات والندوات النسوية محصورة بين اعضائها ونفاجأ من خلال الاعلام بوجود نشاط لهذه المؤسسات تخص المرأة، واغلب ما تتداوله المنظمات النسوية لم يتجاوز الشعارات والمؤتمرات غير الفعالة التي لم تقدم شيئا ملموسا وتخرج بنتائج غامضة.

واكدت اهمية وجود المنظمات النسوية، منذ التغيير حتى الوقت الحاضر، وهي خطوة جيدة من ناحية العدد والنوع والدور الذي يمكن ان تلعبه المرأة في هذا الوقت الحرج من تاريخ العراق من اجل تغيير الواقع الاجتماعي الذي تعيشه المرأة ويمكن ملاحظة هذا التأثير ولو كان طفيفا من خلال دور هذه المنظمات والمؤسسات التي تقوم برعاية الأرامل والايتام، وهذه الخطوة يمكن ان تعطي بعض الامل لهن، وهو يشكل بدوره نجاحا اوليا في تغيير الواقع الاجتماعي للمرأة.

* دراسة دولية

طالبت دراسة أممية حكومات دول (الأردن ومصر والبحرين) تخصيص نسبة للنساء في المناصب العليا، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين المرأة احتلال مواقع قيادية.

وطالبت الدراسة الحكومات الثلاث، باتخاذ إجراءات تشريعية وسياسية لضمان كوتا نسائية مناسبة للمرأة في البرلمان، والمجالس المحلية ومجالس إدارة النوادي واتحادات الطلاب، واشتراط وجود نسبة معينة، مثلا، (25%) من النساء في الهيئات التأسيسية للأحزاب كشرط أساسي لحصولها على التراخيص.

وأجرى الدراسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حول دور البرلمان ووسائل الإعلام وأثره على التمكين السياسي للمرأة العربية في الدول المذكورة، بقصد النهوض بوضع المرأة.

وحثت الحكومات الثلاث على تقديم مزيد من الدعم للجان والمجالس الوطنية المعنية بالمرأة، وزيادة مخصصاتها المالية، وتخصيص مبالغ معينة في موازنات الدول لدعم الجمعيات والتنظيمات والإتحادات النسائية.

وكشفت الدراسة ضعف الدور الذي يقوم به كل من البرلمان والإعلام بخصوص تمكين المرأة في الدول الثلاث.

وفيما يخص الأردن، قالت الدراسة أن المبادرات التي طرحتها من أجل التمكين السياسي للمرأة الأردنية، عكست الاهتمام الملكي بقضية تمكين المرأة، على نحو ساهم في توفير التربة الخصبة للارتقاء بالقضايا النسوية.

وعرضت المبادرات الملكية وتمثلت بمبادرة الأردن أولا عام 2002 ومبادرة الأجندة الوطنية عام 2005 ومبادرة ملتقى كلنا الأردن عام 2006 إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.

من جانب آخر، لفتت الدراسة إلى أن عضوية المرأة في المؤسسة التشريعية العربية لا زالت محدودة للغاية، ومرهونة في أغلب الأحوال بالإرادة السياسية ودور السلطة التنفيذية في اختيار النائبات لتمثيل المرأة في البرلمان.

ورغم أن عشرات المواد الصحفية والإعلامية توجهت لدعم المرأة في إطار التغطية الإخبارية، فقد أحجمت وسائل الإعلام المختلفة عن الدخول مباشرة في توجيه الناخبين نحو المرأة ودعمها وتمكينها وحملها لقبة البرلمان، ربما خوفا من أن يفسر موقفها على أنه انحياز للنساء على حساب المرشحين الآخرين.

وبخصوص اللجان والمجالس الوطنية لشؤون المرأة في الدول الثلاثة، دعت الدراسة إلى توحيد جهود الحركة النسائية للظهور كجبهة موحدة أمام الدولة، ودعتها أيضا إلى إنشاء برامج للتواصل البرلماني، وإجراء المزيد من الحوارات مع الحكومة بشأن التمثيل النسائي والكوتا النسائية.

أما الإعلام فقد أكدت الدراسة ضرورة قيام الإعلام بدوره في رسم صورة ايجابية للمرأة العربية، والمساهمة في تغيير الصورة النمطية السائدة عنها.

وفيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني، دعتها الدراسة إلى مساندة قضايا المرأة السياسية، وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات والإمكانيات المتاحة، وإنشاء صندوق لتمويل ودعم المرشحات تتشارك في دعمه مع الأحزاب.